أثر الانفتاح التجاري على أداء قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر

د. بغداوي جميلة*-أستاذة محاضرة -ب- جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف
أ. بوكرشاوي براهيم- جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف.
أ. ناويس أسماء- جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة قياس وتقدير أثر الانفتاح التجاري على أداء قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2000-2014)، باستخدام: القيمة المضافة الإجمالية لهذا القطاع كمؤشر عن الأداء ومجموع الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر عن الانفتاح التجاري، حيث اعتمدت الدراسة بشكل أساسي على استخدام برنامج التحليل الإحصائي القياسي (EViews7) لتطبيق كافة الأساليب الإحصائية والقياسية، وكذلك تقدير النموذج القياسي بصيغته النهائية، كمااعتمدنا على معطيات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتشكيل متغيرات النموذج، وقد توصلت الدراسة إلى أن مؤشر الانفتاح التجاري له أثر إيجابي ومعنوي على تطور أداء قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر.

الكلمات المفتاحية: الانفتاح التجاري، القيمة المضافة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، القطاع الخاص.

Abstract

This study aims to show and measure the impact of trade openness on the performances of small and medium-sized factories in Algeria during the period (2000-2014), using: the total added value of this sector as an indicator of the performance and also the total of exports and imports to the Gross Domestic Product (GDP) ratio as an indicator of the trade openness. This study has been based especially on the statistical econometric analysis software (EViews) to apply the statistical and econometric methods, and also evaluate the econometric model by its final version. We adopted on the data of small and medium-sized factories ministry to compose the variables of the model. The study found that the trade openness indicator has a positive effect on the evolution of the small and medium-sized factories performances in Algeria.

***Keywords**: trade openness, small and medium-sized factories, the added value, private sector.*

* *d.beghdaoui@univ-chlef.dz*

مقدمة:

إن التحول الذي عرفته السياسة الاقتصادية في الجزائر بداية من العشرية الأخيرة من القرن الماضي أفرزت تغيرات هامة خاصة في هياكل الاقتصاد الوطني، بداية ظهور مؤسسات صغيرة ومتوسطة في جميع القطاعات، ووجود منافسة هي في مراحلها الأولى والتي اشتدت حدتها بعد الدخول في عقد الشراكة مع الاتحاد الأوربي حيز التنفيذ منذ 01 سبتمبر 2005، فأعطت الدولة أهمية بالغة لهذه المؤسسات بالنظر لما تحققه من نمو اقتصادي واجتماعي وحاولت تدعيمها وترقيتها إلى مستويات تجعلها قادرة على مواجهة الانفتاح التجاري الذي تتبناه سياسة الدولة.

ولكن بالرغم من هذه الجهود فإن ما تشهده الجزائر حاليا من انفتاح كبير على العالم الخارجي من خلال عدّة مداخل- الاتفاقيات الإقليمية و الدولية بالإضافة إلى الإصلاحات التي تقوم بها في إطار مساعيها للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة- قد يصعّب من مهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق القيمة المضافة. وتأسيسا على ما سبق تتبادر إلينا إشكالية بحثنا التي يمكن صياغتها في **السؤال الرئيسي** التالي:

ما مدى تأثير الانفتاح التجاري على نسبةمساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق القيمة المضافة بالجزائر؟

فرضية البحث: على ضوء ما سبق وضعنا الفرضية التالية للإجابة على إشكالية البحث وتتمثل في:

- يوجد أثر إيجابي للانفتاح التجاري على نسبة مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق القيمة المضافة.

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذه الدراسة في حداثتها، بسبب ندرة الدراسات التي تناولت أثر الانفتاح التجاري على أداء قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستوى العالمي وانعدامها تماما في الجزائر، حيث أن أغلب الدراسات السابقة كانت تتمحور حول تقييم أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي أو على تنافسية الاقتصاد بشكل عام. وعلى هذا الأساس فسوف توفر هذه الدراسة معلومات مهمة تساعد الجهات المعنية ومتخذي القرار في تقدير الآثار المترتبة على قراراتهم فيما يخص العلاقات التجارية الدولية، وما سوف ينعكس عنها علىمساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق القيمة المضافة.

هدف البحث:يهدف هذا البحث إلىتقدير وتفسير العلاقة بين الانفتاح التجاري والقيمة المضافة الإجمالية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، للخروج بنتيجة محدّدة لتكون قاعدة أساس يهتدى بها، وذلك من خلال النموذج القياسي الذي سيتم تطبيقه على الاقتصاد الجزائري لبيانات السلاسل الزمنية السنوية للفترة (2000-2014).

منهج البحث: قمنا بمعالجة إشكالية البحث باعتماد المنهجية المتعارف عليها في العلوم الاجتماعية، حيث مزجنا بين المنهج الاستنباطي بأداتيه الوصف والتحليل فيما يتعلق بتحليل الجانب النظري من الدراسة خاصة فيما يتعلق بتحليل تطور التجارة الخارجية وتقييم الأداء الاقتصادي لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما اعتمدنا أيضا على المنهج الاستقرائي الكمي في التعامل مع البيانات وكان ذلك في الجانب التطبيقي من الدراسة، من خلال قياس أثر الانفتاح التجاري على أداءقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باستخدام بياناتسلاسل زمنية سنوية للفترة 2000-2014– حسب توفر البيانات-، والتي أخذت من قاعدة بيانات الديوان الوطني للإحصائياتووزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وسيتم تقسيم هذا البحث إلىثلاث محاور كما يلي:

المحور الأول: تحليل تطور التجارة الخارجية في الجزائر؛

المحور الثاني: تقييم الأداء الاقتصادي لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر؛

المحور الثالث: التحليل القياسي لأثر الانفتاح التجاري على أداء قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ا. تحليل تطور التجارة الخارجية في الجزائر

بما أن تحرير التجارة الخارجية الجزائرية بدأ فعليا سنة 1994، بتطبيق برنامج صندوق النقد الدولي، سنحاول اعتماد سنة 94 كسنة أساس في المقارنة بالنسبة لتحليل وضعية الميزان التجاري وكذا كل من التوزيع السلعي والجغرافي للصادرات والواردات.

ا-1. تحليل وضعية الميزان التجاري:

عرف الميزان التجاري الجزائري عجزا في سنتي 94 و95 وهو تاريخ بداية تطبيق برنامج صندوق النقد الدولي للاستقرار الكلي والذي مدته سنتين والذي كان الهدف منه استعادة التوازن لميزان المدفوعات، حيث بلغ العجز سنة 94 قيمة 1025 مليون دولار أي بمعدل 89.05%، ليخفض هذا العجز في السنة الموالية 95 ليبلغ قيمة 299 مليون دولار أمريكي بمعدل تغطية 97.22%.

ويرجع سبب العجز إلى ارتفاع حصة الواردات من المواد الأولية وسلع التجهيز الصناعي، نتيجة الانفتاح الاقتصادي وتخفيض الرسوم الجمركية، وهو ما دفع بوجود مؤسسات الاستيراد والتصدير التابعة للخواص إلى تكثيف العمليات في مجال الاستيراد بهدف تعظيم الأرباح وبالمقابل لا يوجد نشاط للتصدير،وهو ما أدى لتراجع الاستثمار مقارنة بالتجارة، إضافة إلى عامل آخر يتمثل في تراجع أسعار النفط الخام في السوق الدولي، حيث قدرت نسبة التراجع في عائدات النفط الجزائرية بنحو 17%. إلا أنه بعد سنة 1996 عرف الميزان التجاري تحسنا، حيث بلغ رصيده سنة 96 قيمة 4.277مليار دولار أمريكي، وفي سنة 2000 بلغ 10.374 مليار دولار، وفي سنة 2003 قيمة الرصيد بلغت 10.828 مليار دولار.ولقد استمر في الارتفاع طيلة الفترة 2003 – 2012ويرجع السبب في ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط في السوق الدولي بالدرجة الأولى، إضافة إلى تنظيم التجارة الخارجية وتدعيمها بقوانين وتشريعات جديدة في مجال عمليات الاستيراد والتصدير، وكذا تطوير نظام الجمارك وتحديثه للتحكم أكثر في عمليات التجارة الخارجية، إذا ما استثنينا سنة 2009 التي عرفت تراجع كبير في رصيد الميزان التجاري والذي تراجع إلى 5.9 مليار دولار، وذلك بسبب انعكاسات الأزمة الاقتصادية العالمية على الاقتصاد الجزائري، ثم عاود التراجع باستمرار خلال السنوات الأخيرة، حيث تراجع فائض الميزان التجاري من 21.5 مليار دولار سنة 2012 إلى 9.946 مليار دولار سنة 2013 بانخفاض قدره48.51 %ثم تراجع إلى 4.626 مليار دولار سنة 2014 بانخفاض قدره 53.48 % بمعدل تغطية 108%،وهذا راجع إلى التدهور الكبير في أسعار البترول على المستوى الدولي وتراجع حجم الصادرات وزيادة حجم الواردات.

ا-2. التوزيع السلعي للصادرات والواردات:

بما أن الجزائر لا تصدر سلعا مصنعة أو سلع زراعية بنسبة كبيرة، ويغلب عليها منتوج واحد في التصدير وهو النفط، بينما نجد في المقابل أنها تستورد بكميات كبيرة المواد الغذائية والمواد الخام والسلع النصف مصنعة وسلع التجهيز فإن دراسة اتجاه الصادرات والواردات يكون على النحو التالي:

أ. بالنسبة للصادرات:

بالنسبة للتوزيع السلعي للصادرات، نلاحظ سيطرة شبه كلية لقطاع المحروقات على مجمل الصادرات فنسبته تتراوح ما بين 93.11% سنة 1996 إلى 96.71% سنة 2013 و 95.53 % سنة 2014، وهو ما يعني بأن الجزائر طيلة فترة تحرير التجارة الخارجية لم ترقى منتجاتها الصناعية على اختلافها إلى مستوى التصدير، بحيث نجد نسبتها من إجمالي الصادرات لا تتعدى 4.46% سنة 2014.

وهو ما يدل على أن الاقتصاد الجزائري مازال يعتمد على عائدات النفط دون مساهمة غيره من القطاعات الإنتاجية لمختلف السلع في تمويل الاقتصاد، وهو ما من شأنه أن يعرض الاقتصاد الوطني لمخاطر عديدة في حالة تدهور أسعار النفط في السوق الدولي وهو ما نعيشه حاليا، وهنا يثور التساؤل حول جدوى الإصلاحات الاقتصادية المتبعة في الجزائر، وما هو مصير المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وعلى وجه الخصوص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعد الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة والشروع في تطبيق مختلف اتفاقياتها الإلزامية؟

ب. بالنسبة للواردات:

بالنسبة للتوزيع السلعي للواردات، يتضح لنا أن هناك تطور مستمر في نسبة استيراد سلع التجهيز الصناعي والتي تراوحت ما بين 25.92% سنة 1994 ونسبة 33.18% سنة 1998 ونسبة 36.12%سنة 2003 ، لتعرف تراجعا طفيفا سنة 2014 بنسبة 32.4% ،وهو ما يدل على وجود نمو مخزون رأس المال ويأتي ذلك نتيجة اعتماد الدولة لقانون جديد للاستثمار فتح الباب واسعا أمام القطاع الخاص.

ونجد في المرتبة الثانية السلع الغذائية، حيث أن نسبتها بلغت 28.65% سنة 1994، ثم نسبة 26.94 سنة 1998، لتصل إلى 19.97% سنة 2003، لتعرف تراجعا طفيفا سنة 2014 بنسبة 18.87%ونلاحظ من خلال النسب ومنذ سنة 1994 أن واردات السلع الغذائية في تناقص مستمر، وهو راجع إلى تحسن الأوضاع الأمنية وعودة الفلاحين إلى القرى والأرياف، إضافة إلى تطبيق الدولة للمخطط الوطني للتنمية الفلاحة (P.N.D.A) ومساهمة عامل المناخ الملائم لذلك، حيث سجل القطاع الفلاحي نموا سنة 2003 بنسبة 16.0%[1].

وفي المرتبة الثالثة نجد المواد نصف المصنعة والتي سجلت نسبة 22.88%سنة 1994 ثم بدأت في التناقص لتصل سنة 1998 إلى نسبة 18.31% وفي سنة 2002 نسبة 19.95% لتنتقل إلى 21.84 %سنة 2014، وهو يدل على النتائج السلبية التي ترتبت عن تحرير التجارة ودخول السلع الأجنبية المنافسة للسلع الوطنية وما صاحبه من غلق للمؤسسات الإنتاجية العامة والخاصة غير القادرة على المنافسة، وهو ما تؤكده كذلك واردات المواد الخام والتي في الغالب تدخل في الصناعة حيث تراجعت نسبتها على النحو التالي: سنة 1994 تقدر بـ6.29% وبلغت سنة 1998 نسبة 5.94% وفي سنة 2002 نسبة 4.61%، وفي سنة 2013 نسبة 3.35% و3.23 %سنة 2014، بينما نجد في المرتبة الأخيرة كل من سلع التجهيز الفلاحي والطاقة والمحروقات فنسبها ضعيفة، ونحن في تقريرنا هذا نرجعها إلى وجود صناعة محلية تلبي احتياجات السوق الوطني من سلع التجهيز الفلاحي، كذلك هو الحال بالنسبة للطاقة والمحروقات.

الشكل رقم (1) : التركيب السلعي للواردات خلال سنة 2014

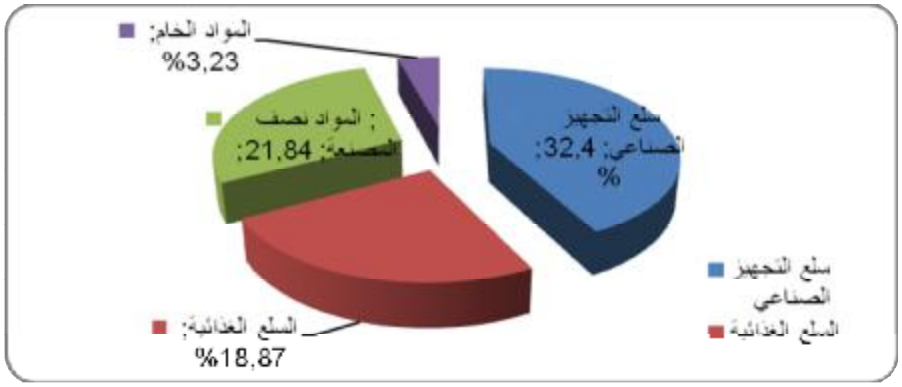

المصدر:من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات 2014.

I-3. التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات:

للجزائر علاقات تجارية واقتصادية متنوعة خاصة بعد الانفتاح التجاري تمتد إلى أغلب بلدان العالم، وسيتم توضيح ذلك وفق البيانات العامة المتعلقة بالتوزيع الجغرافي للصادرات والواردات الجزائرية من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (1): تطور التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات الجزائرية خلال الفترة 2013- 2014

المناطق الاقتصادية	الواردات (مليون دولار أمريكي)			الصادرات (مليون دولار أمريكي)		
	2013	2014	التطور%	2013	2014	التطور%
دول الاتحاد الأوروبي	28724	29494	2.68	41277	40520	1.83-
دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية	6965	8443	21.22	12210	10482	14.15-
الدول الأوروبية الأخرى	1213	886	26.96-	52	49	5.77-
دول أمريكا الجنوبية	3466	3796	9.52	3211	3005	6.42-
آسيا	10623	12576	18.38	4697	4851	3.28
أوقيانوسيا	-	26	-	-	-	-
الدول العربية	2414	1958	18.89-	1958	721	9.54-
الدول المغاربية	1029	711	18.89-	2639	3248	23.08
الدول الإفريقية	594	440	25.93-	91	80	12.09-
المجموع	55028	58330	6.00	64974	62956	3.11-

المصدر: المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصاء التابع للجمارك CNIS

يتضح من خلال الجدول السابق أن معظم تجارتنا الخارجية لاتزال منحازة لشركائنا التقليديين، والواقع أن دول الاتحاد الأوروبي نالت النصيب الأكبر بـ 50.56 %من وارداتنا و 64.36%من صادراتنا.

أ. **بالنسبة للصادرات:** وفقا للجدول رقم (1)، حيث نجد الصادرات الجزائرية تتوزع على مختلف المناطق الجغرافية عبر العالم على النحو التالي:

- **دول الاتحاد الأوربي:**

وتمثل الشريك التجاري الأول للجزائر، وهي تحتل المرتبة الأولى بنسبة (64.36%سنة 2014)، وبالمقارنة مع سنة 2013 انخفضت الصادرات الجزائر إلى هذه البلدان بـ 757 مليار دولار أمريكي أي بنسبة 1.83%، ونجد في مقدمة هذه الدول[2]:

- إسبانيا بنسبة 15%.- إيطاليا بنسبة 13.29%. – فرنسا بنسبة 10.71%.

وهو راجع إلى التقارب الجغرافي بين ضفتي المتوسط وإلى العلاقات الاقتصادية والتاريخية بين الجزائر والمجموعة الأوربية.

- **دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (O.C.D.E):**

تأتي في المرتبة الثانية حيث نجد أن نسبة صادرات الجزائر نحوها بلغت (16.65% سنة 2014)، مسجلة انخفاض بنسبة 14% ، حيث تراجعت قيمتها من 12.21 مليار دولار أمريكي سنة2013 إلى 10.48 مليار دولار أمريكي سنة 2014، كما نلاحظ أن صادرات الجزائر مع هذه المنطقةتتركز مع الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 7,45%ثم تليها تركيا بنسبة 4.61%[3].

- **المناطق الأخرى:** إن مبادلات الجزائر مع المناطق الأخرى من العالم لا تزال تتسم بنسب منخفضة كما سيظهر فيما يلي:
- **البلدان الأوربية الأخرى:** نلاحظ من خلال الجدول تراجع الصادرات الجزائرية نحو هذه الدول من 52 مليون دولار أمريكي سنة 2013 إلى 49 مليون دولار أمريكي سنة 2014، أي بنسبة انخفاض تقدر بـ5.77%.
- **بلدان آسيا:** نلاحظ أن صادرات الجزائر نحو هذه الدول عرفت ارتفاعا طفيفا حيث انتقلت من 4.69مليار دولار أمريكي سنة 2013 إلى 4.85 مليار دولار أمريكي سنة 2014 بنسبة ارتفاع تقدر بـ3.28%.
- **أمريكا الجنوبية:** عرفت الصادرات الجزائرية نحو هذه الدول تراجعا طفيفا من 3.21 مليار دولار أمريكي سنة 2013 إلى 3 مليار دولار أمريكي سنة 2014 بنسبة انخفاض تقدربـ 6.42% .
- **بلدان المغرب العربي:** نلاحظ تحسن ملحوظ في الصادرات الجزائرية نحو دول المغرب العربي، حيث انتقلت من 2.64 مليار دولار أمريكي سنة 2013 إلى 3.25 مليار دولار أمريكي سنة 2014 بنسبة نمو قدرت بـ 23.08%، ومع ذلك فهي لم ترقى إلى المستوى المطلوب بالنظر إلى وجود اتفاقية لإقامة تكتل اقتصادي مغاربي(U.M.A).
- **البلدان العربية:** عرفت الصادرات الجزائرية نحو الدول العربية تدهورا كبيرا خلال هذه الفترة من 1.95مليار دولار سنة 2013 إلى 0.72 مليار دولار سنة 2014، وهو ما يمثل أقل من نصف الصادرات المسجلة سنة 2013 نحو هذه الدول، بنسبة انخفاض 63.07%، رغم التوقيع على اتفاقية منطقة التجارة العربية الكبرى AFTA إلا أن التجارة البينية العربية تبقى ضعيفة ودون المستوى.
- **باقي دول العالم:** وتبقى باقي الأقاليم وإفريقيا لا تستقبل الصادرات الجزائرية إلا بنسب ضعيفة جدا.

والشكل الموالي يوضح تطور الصادرات الجزائرية نحو مناطق العالم خلال الفترة 2013- 2014.

الشكل رقم (02):تطور الصادرات الجزائرية حسب المناطق الاقتصادية خلال الفترة 2013-2014

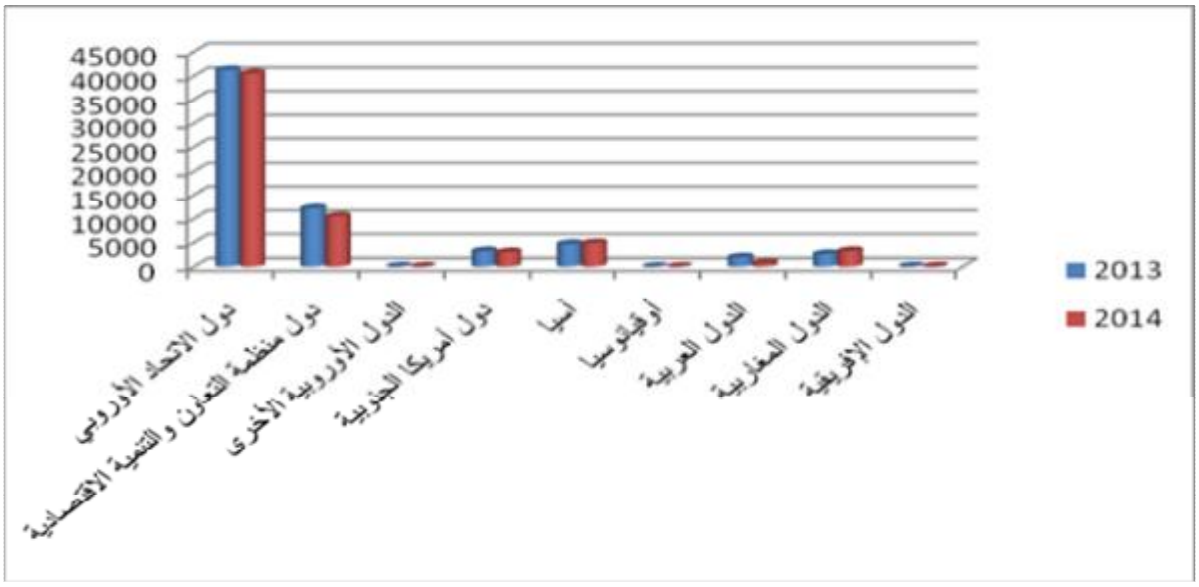

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات الجدول رقم (1)

ب. بالنسبة للواردات:

وفقا للجدول رقم (1) نجد أن الواردات الجزائرية تخطوا نفس خطوات الصادرات، حيث تتوزع جغرافيا على النحو التالي:

- **دول الاتحاد الأوربي:**

وهي الشريك التجاري رقم واحد بالنسبة للواردات بنسبة (50.56% سنة 2014) مسجلة ارتفاع بنسبة 2.68%مقارنة بسنة 2013، حيث انتقلت من 28.72 مليار دولار خلال هذه السنة إلى 29.49 مليار دولار أمريكي سنة 2014 موزعة على النحو التالي[4]:

- فرنسا بنسبة 10.87%. – إيطاليا بنسبة 08.54%. – إسبانيا بنسبة 08.54% - ألمانيا 6.47%.

- **دول آسيا:**

وتأتي مجموعة الدول الآسيوية في المرتبة الثانية كمورد للجزائر، حيث بلغت قيمة الواردات منها (سنة 2013 مبلغ 10.62 مليار دولار)، وارتفعت إلى 12.57 مليار دولار سنة 2014، ونجد على رأس هذه الدول الصين[5]بمبلغ 8.197 مليار دولار، حيث تعتبر الصين ممون للجزائر خاصة في مجال السلع الإلكترونية والألبسة والأحذية وبعض التجهيزات الصناعية.

- **دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (O.C.D.E):**

تأتي هذه المجموعة في المرتبة الثالثة كممون للجزائر، وقد عرفت واردات الجزائر من هذه الدول تحسنا ملحوظا حيث ارتفعت من 6.96 مليار دولار أمريكي سنة 2013 إلى 8.44 مليار دولار أمريكي سنة 2014 مسجلة ارتفاعا بنسبة 21.22% ، كما نلاحظ أن واردات الجزائر من هذه المنطقة تأتي من الو.م.أ وتركيا بنسبة 4.9% ، و 3.64 % على التوالي.

باقي دول العالم:

- **باقي الدول الأوربية:** عرفت واردات الجزائر من هذه الدول تدهورا كبيرا بنسبة 26.96%، حيث انتقلت من 1.21مليار دولار أمريكي سنة 2013 إلى 0.88 مليار دولار سنة 2014.
- **دول أمريكا اللاتينية:** عرفت واردات الجزائر من هذه الدول تحسنا طفيفا حيث انتقلت من 3.46 مليار دولار سنة 2013 إلى 3.79 مليار دولار سنة 2014.
- **الدول المغاربية:** لا تزال واردات الجزائر من الدول المغاربية تعرف تراجعا مستمرا حيث انتقلت من 1.03 مليار دولار سنة 2013 إلى 0.71 مليار دولار سنة 2014، مسجلة نسبة انخفاض بـ18.89% وهذا راجع إلى تشابه البنية الإنتاجية في هذه الدول.
- **الدول العربية:** عرفت هي الأخرى تراجعا ملحوظا بنسبة 18.89% حيث انتقلت من 2.41 مليار دولار سنة 2013 إلى 1.96 مليار دولار سنة 2014. وللتوضيح أكثر نورد الشكلين التاليين:

الشكل رقم(03): تطور الواردات الجزائرية حسب المناطق الاقتصادية خلال الفترة 2013-2014

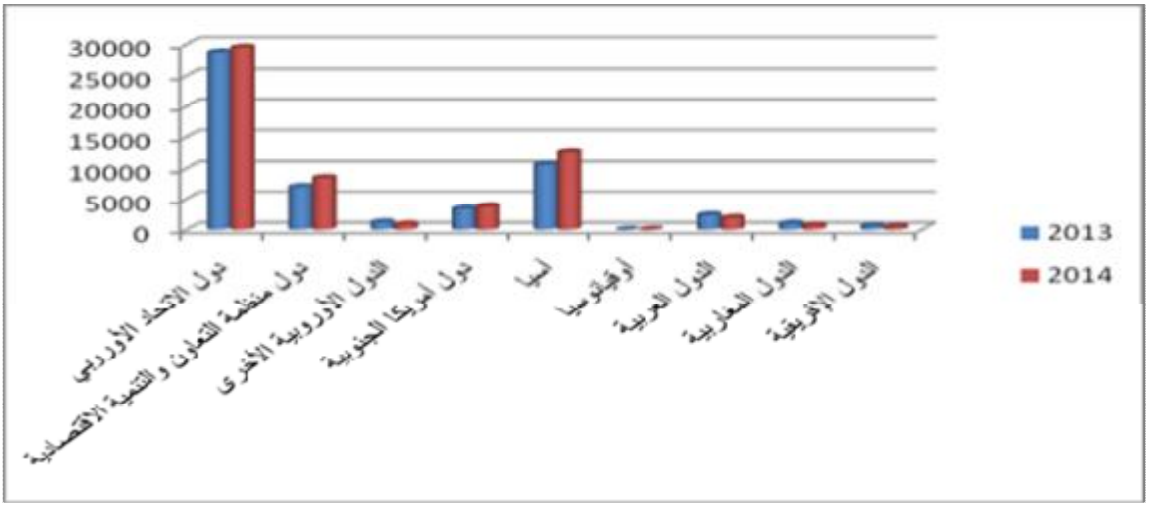

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات الجدول رقم(1)

من خلال البيانات الإحصائية السابقة والأشكال البيانية المجسدة لها يتضح لنا أن الجزائر تابعة شبه كليا للاتحاد الأوربي سواء في مجال الصادرات أو الواردات، وربما يرجع السبب في ذلك إلى العلاقات التاريخية الموجودة بين ضفتي المتوسط الشمالية والجنوبية، وكذا لقرب المسافة، حيث تعتبر مصاريف النقل محدد رئيسي لاتجاه المبادلات التجارية الدولية، وكذلك في نظرنا لعامل آخر وهو التوقيع على اتفاق الشراكة الأورو جزائرية، والذي تم فعلا ودخل حيز التنفيذ في 01 سبتمبر 2005.

II.تقييم الأداء الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر

من خلال هذا المطلب سوف نقوم باستعراض الدور الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث مساهمتها فيالقيمة المضافة و في الناتج المحلي الإجمالي وكذلك من حيث مساهمتها في التصدير وفي توفير مناسب الشغل.

II-1. المساهمة في القيمة المضافة:

ساهم قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الرفع من القيمة المضافة في مختلف الأنشطة وعلى مر سنوات فترة الدراسة، وحسب إحصائيات 2012 أصبح هذا القطاع يساهم بما يعادل 90% من إجمالي القيمة المضافة التي تولدها مجمل القطاعات الاقتصادية خارج قطاع المحروقات، والجدول الموالي يوضح هذه الزيادات المستمرة.

الجدول رقم (2): تطور القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 1994 - 2012 (مليار دينار)

القطاع القانوني	1994		1996		1999	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
القطاع الخاص	618	54	1112	54	1240	48
القطاع العام	538	46	936	46	1335	52
المجموع	1156	100	2048	100	2575	100

القطاع القانوني	2001		2002		2003		2004
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	-
القطاع الخاص	1473.74	84.56	1585.21	84.68	1783.71	83.59	-
القطاع العام	268.98	15.44	286.79	15.32	350.08	16.41	-
المجموع	1742.72	100	1872	100	2133.79	100	2038.84

القطاع القانوني	2005		2006		2007		2008	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
القطاع الخاص	2364.5	85.9	2587.681	86.55	2986.07	87.65	3383.57	89.27
القطاع العام	651	14.1	401.86	13.45	420.86	12.35	406.85	10.73
المجموع	3015.5	100	2989.54	100	3406.93	100	3790.42	100

القطاع القانوني	2009		2010		2011		2012	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
القطاع الخاص	3954,5	90.15	4450.76	92.89	4895.64	90.26	5553.31	90.42
القطاع العام	432.03	9.85	340.56	7.11	528.51	9.74	588.44	9.58
المجموع	4386.53	100	4791.32	100	5424.15	100	6141.75	100

المصدر:- بالنسبة للفترة1994-1999وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بيان المعطيات الاقتصادية، 2002.

الشكل رقم (4) : تطور القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاع القانوني خلال الفترة 1994-2012

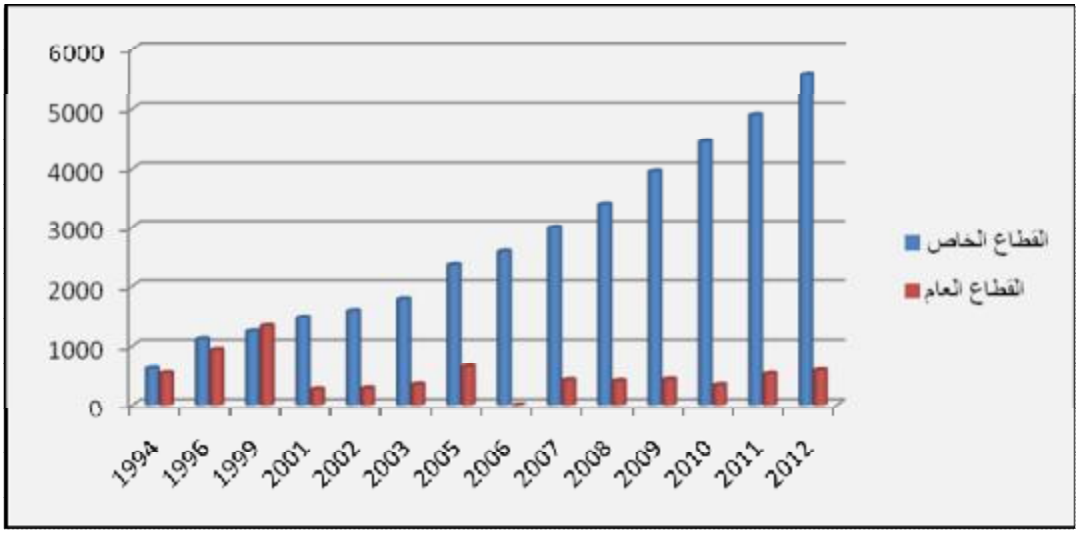

المصدر : من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات الجدول رقم (2).

نلاحظ من خلال الجدول رقم (2) والشكل البياني المرافق له بأن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ساهم في الرفع من القيمة المضافة بصفة مستمرة على طول فترة الدراسة وإن كان بنسب متفاوتة حيث انتقلت هذه المساهمة من 1156 مليار دينار سنة 1994 إلى 6141.75 مليار دينار سنة 2012 محققا بذلك نسبة نمو قدرت بـ 431.29%، وتجدر الإشارة أن هذه الزيادة إنما تعود إلى مساهمة القطاع الخاص والتي انتقلت من 618 مليار دينار سنة 1994 إلى 5553.31 مليار دينار سنة 2012 بنسبة نمو قدرت بـ 798.59%.

II-2. المساهمة في التصدير:

لقد سيطرت صادرات المحروقات بأكثر من 95%من إجمالي الصادرات الوطنية، في حين لم تتجاوز الصادرات خارج المحروقات 5%[6]، وعلى الرغم من الزيادة الملحوظة في الصادرات خارج المحروقات والتي بلغت 879.1 % سنة 2014 مقارنة بسنة 1994، إلا أن نسبتها لا تزال هامشية إلى حد الآن إذ تمثل فقط نسبة 4.46%من إجمالي الصادرات الوطنية بقيمة تقدر بـ 2.81 مليار دولار سنة 2014، وهذا مايشكل خطر دائمعلى الاقتصاد الجزائري، لذلك فقد قامت السلطات العمومية بتشجيع الصادرات خارج المحروقات، وذلك من خلال تدعيم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشجيعها للعمل في مختلف الأنشطة الاقتصادية، باعتبارها تمثل 99%من مجموع المؤسسات في الجزائر[7].

من خلال الجدول الموالي سوف نحاول عرض أهم المنتجات خارج المحروقات والمصدرة خلال السداسي الأول 2014، والتي تتكون أساسا من[8]:

- منتوجات نصف مصنعة والتي تمثل نسبة 3.34%من القيمة الإجمالية للصادرات، وذلك بقيمة 1.123 مليار دولار أمريكي.
- السلع الغذائية بنسبة 0.53%أي بقيمة تقدر ب179 مليون دولار أمريكي.
- المنتوجات الخام بنسبة 0.17% أي بقيمة تقدر ب56 مليون دولار أمريكي.
- وأخيرا سلع التجهيزات الصناعية وسلع الاستهلاك غير الغذائية بنسبة 0.02%.

الجدول رقم (3): تطور قيمة المنتجات المصدرة خلال السداسي الأول 2014 مقارنة بالسداسي الأول 2013

المنتجات	السداسي الأول من سنة 2013		السداسي الأول من سنة 2014		معدل التطور (بالمائة)
	القيمة بالمليون دولار	بالمائة	القيمة بالمليون دولار	بالمائة	
السلع الغذائية	252	0.74	179	0.53	28.97-
الطاقة	32978	96.60	32218	95.92	2.30-
المنتوجات الخام	62	0.18	56	0.17	9.68-
منتجات نصف مصنعة	817	2.39	1123	3.34	37.45
سلع التجهيز الفلاحي	-	-	-	-	-
سلع التجهيز الصناعي	18	0.05	7	0.02	61.11-
سلع الاستهلاك غير الغذائية	11	0.03	6	0.02	45.45-
المجموع الكلي	**34138**	**100**	**33589**	**100**	**1.61-**

المصدر:نشرية المعلومات الإحصائية رقم 25، نوفمبر 2014، ص49.

للتوضيح أكثر ندرج التمثيل البياني التالي:

الشكل رقم (5): تطور الصادرات الجزائرية خلال السداسي الأول 2014 مقارنة بالسداسي الأول 2013(الوحدة مليون$أمريكي)

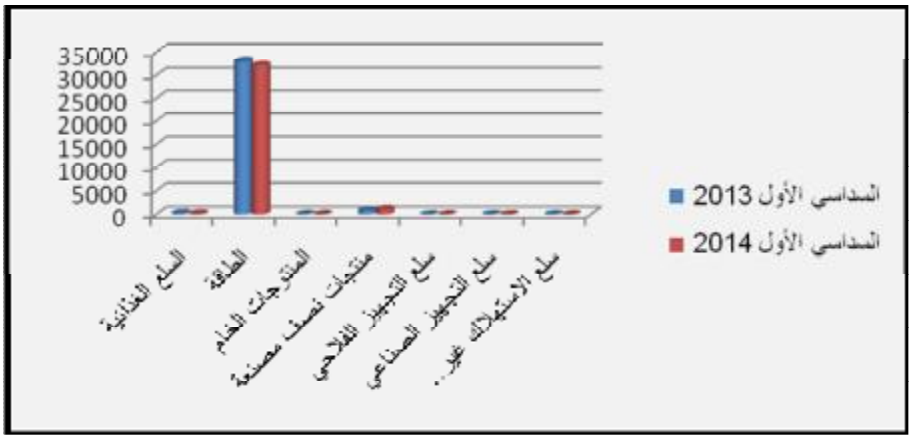

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات الجدول رقم (3)

II-4. المساهمة في خلق مناصب الشغل:

أدى تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال السداسي الأول من سنة 2014 على خلق مناصب شغل جديدة بمعدل معتبر، وخصوصا أن الهدف الأساسي من إنشاء مثل هذا النوع من المؤسسات والذي يعتبر أحد انشغالات الحكومة حاليا، هو تخفيض نسبة البطالة، والجدول الموالي يوضح تطور مناصب الشغل المصرح بها حسب الفئات للسداسي الأول من سنة 2014.

الجدول رقم (4): تطور مناصب الشغل المصرح بها حسب الفئات خلال السداسي الأول من سنة 2014 مقارنة بالسداسي الأول 2013

نوعية المؤسسات ص و م		السياسي الأول من عام 2013		السداسي الأول من عام 2014		الزيادة بالمئة
		العدد	النسبة	العدد	النسبة	
المؤسسات الخاصة	الأجراء	1121976	57,58	1214481	58,32	8,24
	أرباب المؤسسات	747387	02,39	820738	39,42	9,85
المجموع الجزئي		1869363	59,97	2035219	97,74	8,88
المؤسسات ص م العمومية		46132	2,41	47085	2,26	2,07
المجموع		**1915495**	**100**	**2082304**	**100**	**8,72**

المصدر:نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 25، نوفمبر 2014، ص13.

من خلال الجدول نلاحظ أن عدد مناصب الشغل المنشأة في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قدر بـ 2082304 منصب عند نهاية السداسي الأول من سنة 2014 مقابل 1915495 منصب نهاية السداسي الأول من سنة 2013 محققا بذلك معدل تطور قدر بـ 8.72% مقارنة مع السداسي الأول من سنة 2013. وتجدر الإشارة بأن المساهم الأكبر في هذه الزيادة هو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حيث سجل عدد الأجراء نسبة نمو بـ 8.24%وأرباب المؤسسات بـ 9.85%.

ولتوضيح هذا التطور أكثر ندرج التمثيل البياني التالي:

الشكل رقم (6): تطور مناصب الشغل حسب الفئات خلال السداسي الأول 2014 مقارنة بالسداسي الأول 2013

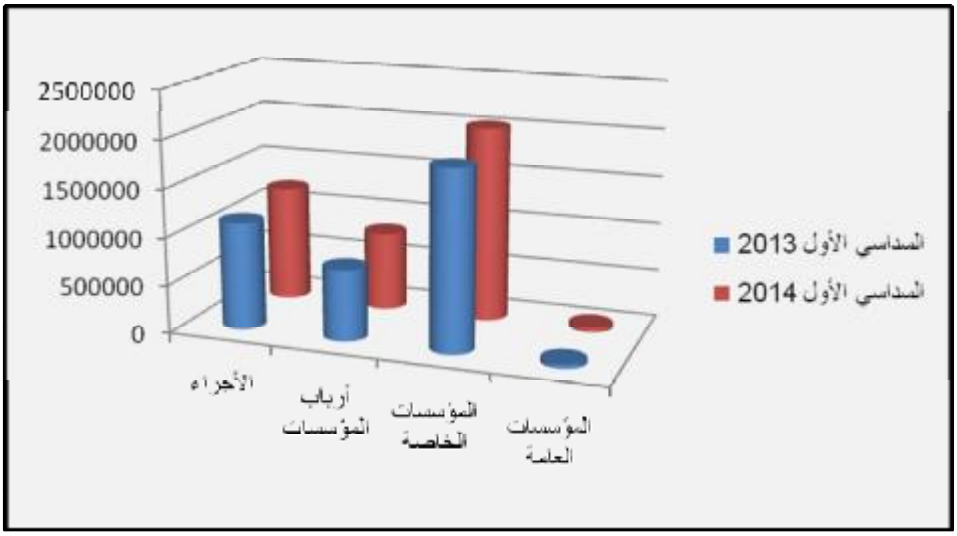

المصدر: من إعدادالباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (4).

III. التحليل القياسي لأثر الانفتاح التجاري على أداء قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

III-1. النموذج القياسي والتعريف بمتغيراته

تم صياغة نموذج انحدار خطي متعدد لتقدير وتقييم أثر الانفتاح التجاري على تطور أداء قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر كما يلي:

$$LNVA_t = c + \beta 1 LNOUV_t + \beta_2 LNIM_t + \varepsilon_t \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

حيث:

$LNVA_t$: اللوغريتم الطبيعي لإجمالي القيمة المضافة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالأسعار الجارية؛

c: الثابت في المعادلة؛

βi: معلمات النموذج المجهولة، حيث أن (i = 1,2)؛

ε_t: الخطأ العشوائي؛

$LNOUV_t$: وتشير إلى اللوغريتم الطبيعي لدرجة الانفتاح التجاري.

وسيتم حساب درجة الانفتاح التجاري (OUV) في الكيفية الآتية (Smith, 2005):

$$OUV = \frac{X + M}{PIB}$$

حيث :

X: تشير إلى صادرات الجزائر الكلية بالأسعار الجارية؛

M: تشير إلى الواردات الكلية للجزائر بالأسعار الجارية؛

PIB: الناتج المحلي الإجمالي للجزائر بالأسعار الجارية؛

$LNIM_t$**:** اللوغريتم الطبيعي لقيمة الواردات الكلية فوب بالأسعار الجارية.

أ- المتغير التابع:

يتمثّل المتغير التابع في النموذج (1) في إجمالي القيمة المضافة كمؤشر أداء لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد تناولت دراسة Cobbold (2003) إجمالي القيمة المضافة وقيمة الإنتاج كمؤشرات لقطاع الصناعة التحويلية، وتفرق هذه الدراسة بين مؤشر إجمالي القيمة المضافة والذي لا يحتوي على السلع الوسيطة والتي تستخدم كمدخلات إنتاج، أما قيمة الإنتاج فهي تحتوي على تلك السلع الوسيطة. وتمثل مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما يقارب 41 % من الناتج المحلي الإجمالي للجزائر، كما تشير إلى ذلك إحصائيات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2012 (6606.404 مليار دينار). وهو ما يعني أن قياس نمو هذا القطاع الحيوي يمثل قياس للنمو الاقتصادي في الجزائر (حوالي نصف الناتج المحلي الإجمالي للجزائر).

ب- المتغيرات المستقلة:

تحتوي هذه الدراسة على المتغيرات المستقلة الآتية:

-درجة الانفتاح التجاري: بحسب النظرية الاقتصادية فإن زيادة الانفتاح التجاري ستؤدي إلى زيادة نمو قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذ أن الانفتاح على العالم الخارجي من شأنه أن يوفر أسواق لمنتجات هذا القطاع، وتوفير الموارد التي يتطلبها هذا القطاع من عنصر عمل ورأسمال ومواد خام (Feenstra, 2002)، درجة الانفتاح التجاري في الجزائر تم حسابها من خلال إيجاد مجموع الصادرات والواردات الكلية بالأسعار الجارية وقسمته على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية.

-الواردات: يمكن تعريف هذا المتغير على أنه المستوردات الكلية فوب مستثنى منها مستوردات الجهات غير المقيمة. وقد استقت الدراسة بياناتها من قاعدة بيانات البنك الدولي.

أثر الواردات يعتمد على طبيعتها، فإذا كانت هذه الواردات تستخدم لأغراض استثمارية ورأسمالية، فسوف تؤثر على أداء قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إيجابا، أما إذا استخدمت هذه الواردات لأغراض استهلاكية، أو كانت ذات كفاءة عالية وقدرة تنافسية مرتفعة مع وجود منتجات محلية لا تقوى على المنافسة، فهذا سوف يؤثر سلبا على أداء القطاع الصناعي(Bhattacharva, 1988).

III-2. اختبار الاستقرارية والتكامل المتزامن:

من خلال دراسة الاستقرارية تم إثبات أن كل السلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة مستقرة عند الفروق من الدرجة الأولى، وهو ما يعني أنها متكاملة من الدرجة الأولى I(1)، أي أن هذه المتغيرات تنمو بنفس وتيرة الاتجاه على المدى الطويل. وبالتالي إمكانية وجود تكامل متزامن بين المتغيرات المستقرة من نفس الدرجة واردة، وهذا ما دفعنا إلى اختبار التكامل المتزامن لجونهاسن، هذا الأخير الذي يقوم عل تحديد درجة التأخير المثلى(Lag Optimal)ثم اختبار التكامل المتزامن.

وجدنا أن درجة التأخير المثلى هي الدرجة الأولى، و عليه أجرينا مباشرة اختبار التكامل المتزامن لجوهانسن، حيث الجدول التالي سيلخص نتائجه:

الجدول رقم (5): نتائج اختبار التكامل المتزامن لجوهانسن

Max-eigenvalue test			Trace test			H1	H0
الاحتمال	القيمة الحرجة **%5**	القيمة المحسوبة	الاحتمال	القيمة الحرجة **%5**	القيمة المحسوبة		
0.27	21.13	15.23	0.21	29.79	23.69	**r=1**	**r= 0**
0.64	14.26	5.73	0.41	15.49	8.46	**r= 2**	**r≤ 1**
0.09	3.84	2.72	0.09	3.84	2.72	**r= 3**	**r≤ 2**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات EVIEWS 7

يشير الجدول أعلاه إلى قبول الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود تكامل متزامن عند المستوى5%وهذاحسب قيمةTrace testالمحسوبة التي كانت أصغر من القيمة الحرجة في الحالة الأولى،مما يدل على عدم وجود علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات الداخلة في النموذج. و نفس الأمر بالنسبة لاختبار **Max-eigenvalue** (النسبة الاحتمالية العظمى) فقد تم قبول الفرضية الصفرية في الشطر الأول الدالة على عدم وجود متجه للتكامل المتزامن، وبالتالي هذا يعني ويؤكد على عدم وجود علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات الداخلة في النموذج، وعليه نتّجهنحو تشكيل نموذج انحدار خطي متعدد والذي سيتم تقديره في الخطوة التالية.

III-3. تقدير العلاقة*الانحدارية* واختبار ملاءة النموذج:

من خلال هذا المطلب سنحاول تقدير العلاقة الانحدارية بين القيمة المضافة الإجمالية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتغيرات المستقلة المتمثلة في درجة الانفتاح التجاري والمستوردات الكلية فوب، ثم اختبار ملاءة النموذج من خلال اختبار تجانس التباين واختبار طبيعة البواقي.

أ: تقدير العلاقة الانحدارية

بعد إجراء عملية التقدير حصلنا على النتائج التالية[1]:

$$LNVA = 0.0565 + 0.3262\ LNOUV + 0.2360\ LNM - 0.4692\ LNVA_{t-3} + \varepsilon_t - 0.9999\varepsilon_{t-3}$$

$$(5.5396)^{**} \quad (2.4509)^{**} \quad (3.7759)^{**} \quad (-2.4796)^{**} \quad (-27.3045)^{***}$$

من خلال النموذج المقدر يتبين أن:

- الثابتC معنوي إحصائياعند مستوى معنوية 5 %؛

- وجود تأثير طردي معنوي إحصائيا لدرجة الانفتاح التجاري على القيمة المضافة الإجمالية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند مستوى معنوية 5%، حيث أنه كلما تغيرت درجة الانفتاح التجاري بـ1% تتغير القيمة المضافة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بـ0.32 %فينفس الاتجاه، وهذا مقبول اقتصاديا ويوافق النظرية الاقتصادية والتي تقول بأن زيادة الانفتاح التجاري ستؤدي إلى زيادة نمو قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذ أن الانفتاح على العالم الخارجي من شأنه أن يوفر أسواق لمنتجات هذا القطاع، وتوفير الموارد التي يتطلبها هذا القطاع من عنصر عمل ورأسمال ومواد خام .(Feenstra, 2002)

- وجود تأثير طردي معنوي إحصائيا للمستوردات الإجمالية على القيمة المضافة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند مستوى معنوية 5%، حيث أنه كلما تغيرت قيمة المستوردات بـ 1%. تتغير القيمة المضافة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بـ0.23%فينفس الاتجاه. وهذا مقبول اقتصاديا أيضا حيث أن أثر المستوردات يعتمد على طبيعتها، و بما أن تأثيرها على أداء قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كان إيجابي، فهذا يعنيأن هذه المستوردات تستخدم لأغراض استثمارية ورأسمالية أكثر من استخدامها لأغراض استهلاكية.

- وجود تأثير عكسي معنوي إحصائيا عند مستوى معنوية 1% للبواقي (العوامل الأخرى متأخرة بـ 3 فترات) على القيمة المضافة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث أنه كلما تغيرت العوامل الأخرى بـ 1%تغيرت القيمة المضافة بـ 0.99 %في الاتجاه المعاكس. فقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتأثر بعوامل أخرى خارجية ولعلّ أهمها الأزمات المالية وتقلبات أسعار المشتقات النفطية.

[1]- أنظر الملحق رقم (01)

** مستوى معنوية 5%

***مستوى معنوية 1%

- وجود تأثير عكسي معنوي إحصائياعند مستوى معنوية 5% للقيمة المضافة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على نفسها (متأخرة بثلاث سنوات)، حيث أنه كلما تغيرت القيمة المضافة للسنة t بـ 1% تغيرت القيمة المضافة للسنة t+3بـ 0.46%في الاتجاه المعاكس وهذا ربما يعود إلى طبيعة المخصصات المالية الموجهة لهذا القطاع في إطار البرامج التنموية المطبّقة خلال الفترة 2000-2014.

ب: اختبار ملاءة النموذج[2]: يتم التأكد من ملاءة النموذج من خلال عدّة اختبارات أهمّها:

$$F = 28.73\ (0.0004),\ R^2 = 0.9503,\quad \overline{R^2} = 0.9173,\quad DW = 2.2530$$

$$JB = 4.8007(0.0906)*,\quad BG = 10.3685(0.0654)*$$

$$LB = 2.4779(0.963)*,\quad ARCH = 0.0058(0.9392)*$$

- المتغيرات المستقلة تؤثر في القيمة المضافة الإجمالية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة 95.03%وهي درجة تأثير قوية جدا، أما القيمة الباقية 4.97% فتعود إلى عوامل أخرى خارج النموذج؛

- جميع معلمات النموذج ذات معنوية احصائية؛

- من خلال اختبار فيشر تتضح المعنوية الكلية لمعلمات النموذج نظرا لأن احتمالها يساوي (0.0004) وهو أصغر من مستوى معنوية 5%.

- إحصائية دربين- واتسونDWتثبت عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء نظرا لوقوع قيمته الإحصائية (2.25)في مجال استقلالية الأخطاء$(1.54 < 2.25 < 2.64)$

- البواقي عبارة عن تشويش أبيض لأن احتمال إحصائية $\mathbf{Ljung-Box}$يساوي 0.963 وهو أكبر من مستوى معنوية 5%.

- البواقي تتبع التوزيع الطبيعي لأن احتمال إحصائية $\mathbf{Jarque-Bera}$يساوي 0.09 وهو أكبر من مستوى معنوية 5%.

- اختبار$\mathbf{Breusch-Godfrey}$ يثبت عدم وجود ارتباط داخلي من الدرجةKلأن احتمال الإحصائية $\mathbf{B.G}$ يساوي 0.065 وهو أكبر من مستوى معنوية 5%.

- تباين البواقي متجانس لأن احتمال إحصائية $\mathbf{ARCH}$يقدر بـ 0.93 وهو أكبر من مستوى معنوية5%.

بناءا على ما سبق نقول أنّ النموذج مقبول إحصائيا واقتصاديا.

[2]أنظر الملحق رقم (02).

* القيم بين قوسين تعبر عن قيم الاحتمالات.

الخاتمة:

أولا: نتائج الدراسة:

كان الهدف من هذه الورقة البحثية هو محاولة قياس وتقدير أثر الانفتاح التجاري على أداء قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تحليل اقتصادي قياسي لهذه العلاقة، حيث أننا توصلنا إلى بعض النتائج التي كانت عبارة عن استخلاصات تصبّ في صلب الإشكال المطروح نوجزها فيما يلي:

- من خلال تحليل تطور المبادلات التجارية يتضح لنا أن الجزائر تابعة شبه كليا للاتحاد الأوربي سواء في مجال الصادرات أو الواردات، وفي تقريرنا هذا نرجع ذلك إلى التوقيع على اتفاق الشراكة الأورو جزائرية، والذي تم فعلا ودخل حيز التنفيذ في 01 سبتمبر 2005.
- يؤدي قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في الاقتصاد الوطني حيث ساهم في الرفع من: القيمة المضافة، الناتج المحلي الإجمالي، مناصب الشغل المنشأة والصادرات خارج المحروقات بصفة مستمرة على طول فترة الدراسة وإن كان بنسب متفاوتة، وتجدر الإشارة أن هذه الزيادة إنما تعود إلى المساهمة الفعالة للقطاع الخاص.
- وجود تأثير طردي لدرجة الانفتاح التجاري على القيمة المضافة الإجمالية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث أنه كلما تغيرت درجة الانفتاح التجاري بـ1% تتغير القيمة المضافة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بـ0.32% في نفس الاتجاه، وهذا مقبول اقتصاديا ويوافق النظرية الاقتصادية والتي تقول بأن زيادة الانفتاح التجاري ستؤدي إلى زيادة نمو قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذ أن الانفتاح على العالم الخارجي من شأنه أن يوفر أسواق لمنتجات هذا القطاع، وتوفير الموارد التي يتطلبها هذا القطاع من عنصر عمل ورأسمال ومواد خام .
- وجود تأثير طردي للواردات الإجمالية على القيمة المضافة الإجمالية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث أنه كلما تغيرت قيمة الواردات بـ .1% تتغير القيمة المضافة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بـ0.23% في نفس الاتجاه. وهذا مقبول اقتصاديا أيضا، حيث أن أثر الواردات يعتمد على طبيعتها، و بما أن تأثيرها على أداء قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كان إيجابي، فهذا يعني أن هذه الواردات تستخدم لأغراض استثمارية ورأسمالية أكثر من استخدامها لأغراض استهلاكية.

ثانيا: التوصيات

- دخول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في تحالفات مع الشركات التنافسية قصد تحقيق قيمة مضافة لأنشطتها وتحقيق المزيد من التعلم المتبادل بين الطرفين إلى أقصى درجة والاستفادة من الخبرات الدولية.
- تحديد المجالات التي يستطيع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التميّز فيها وتدعيمها بكل الوسائل التي تجعلها أكثر تنافسية في السوق العالمي.
- مراقبة المنتجات الصناعية المستوردة من طرف الجزائر من حيث سياساتها الإغراقية وعلى وجه الخصوص الواردات التي لها مثيل محلي مثل بعض الصناعات الكهربائية والصناعات الكيمياوية والتنبّه للتوقيت المناسب لتحرير تلك الواردات ومراجعة الرسوم الجمركية بصفة مستمرة.

الهوامش والإحالات:

[1] Perspectives Economiques en Algérie, OCDE, 2004.
[2] Missions Economique : Principaux indicateurs économiques et financiers de l'Algérie, Ambassade de France en Algérie, juin 2015.
[3]Missions Economiques : op.cit.
[4]Missions Economiques : op.cit.
[5] Missions Economiques : op.cit.
[6]سعيدي وصاف، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تنمية الصادرات مع الاشارة لحالة الجزائر، ملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية، 08-09 أفريل 2002، مخبر العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة عمار الثليجي- الأغواط، ص44.
[7]سليمان ناصر، عواطف محسن، مرجع سابق، ص09.
[8]نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد 25، نوفمبر 2015، ص49.

الملاحق:

الملحق رقم (01): نتائج تقدير العلاقة الانحدارية للنموذج

Dependent Variable: D(LNVA)
Method: Least Squares
Date: 09/20/16 Time: 22:55
Sample (adjusted): 2004 2014
Included observations: 11 after adjustments
Convergence achieved after 18 iterations
MA Backcast: 2001 2003

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNOUV)	0.326275	0.133121	2.450960	0.0497
D(LNM)	0.236057	0.062515	3.775994	0.0092
C	0.056522	0.010203	5.539639	0.0015
AR(3)	-0.469246	0.189238	-2.479662	0.0478
MA(3)	-0.999975	0.036623	-27.30155	0.0000

R-squared	0.950388	Mean dependent var	0.085212
Adjusted R-squared	0.917313	S.D. dependent var	0.124286
S.E. of regression	0.035739	Akaike info criterion	-3.522191
Sum squared resid	0.007664	Schwarz criterion	-3.341329
Log likelihood	24.37205	Hannan-Quinn criter.	-3.636198
F-statistic	28.73442	Durbin-Watson stat	2.253048
Prob(F-statistic)	0.000470		

Inverted AR Roots	.39+.67i	.39-.67i	-.78
Inverted MA Roots	1.00	-.50-.87i	-.50+.87i

الملحق رقم (02): اختبار ملاءة النموذج

Correlogram of Residuals

Date: 09/20/16 Time: 22:57
Sample: 2004 2014
Included observations: 11
Q-statistic probabilities adjusted for 2 ARMA term(s)

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	-0.169	-0.169	0.4096	
		2	0.123	0.097	0.6512	
		3	0.013	0.050	0.6541	0.419
		4	-0.261	-0.275	2.0459	0.360
		5	-0.089	-0.198	2.2341	0.525
		6	-0.016	0.006	2.2411	0.692
		7	-0.075	-0.033	2.4427	0.785
		8	-0.023	-0.136	2.4673	0.872
		9	0.004	-0.103	2.4687	0.929
		10	-0.008	-0.028	2.4779	0.963

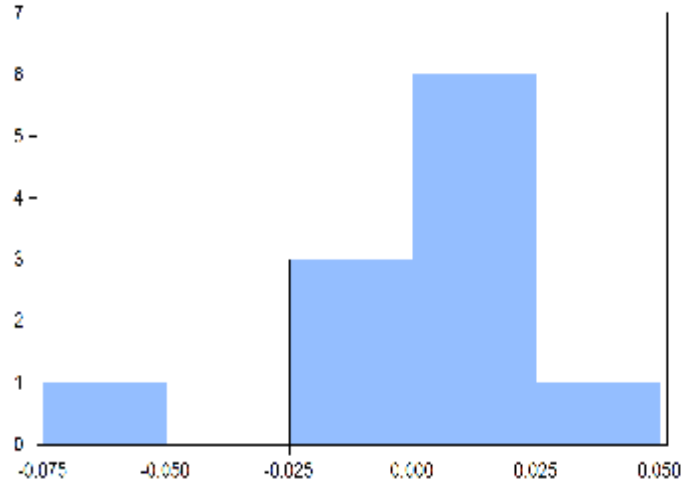

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	3.328625	Prob. F(5,1)	0.3928
Obs*R-squared	10.36856	Prob. Chi-Square(5)	0.0654

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.004651	Prob. F(1,8)	0.9473
Obs*R-squared	0.005810	Prob. Chi-Square(1)	0.9392